



على صيانة كرامة الفرد وحقوقه وحرياته وواجباته في ممارسة المواطنة الحقة، ضمن مجتمع مبني على العدالة والإنصاف بين كافة الفئات والجهات.

وفي نفس السياق، فإن المغرب، الذي كان حريصا على التجاوب منذ البداية مع التطورات المشروعة لشعوب منصقتينا المغاربية والعربية، يؤكد الحاجة الماسة لمواكبة التحولات اللافتة في عدد من البلدان العربية، عبر استنهاض إرادتنا لاستشراف غد أفضل، جدير بالتطلعات المشروعة لشبابنا الواعي والمسؤول وأجيالنا الصاعدة الصموحة.

ومن هنا جاءت مبادراتنا للدعوة إلى إرساء نظام مغاربي حديد بوسعه أن يكون محركا مؤثرا في المشهد الإقليمي العربي، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو متوسطي وعاملا مشجعا في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتي الساحل والصحراء والاندماج الإفريقي.

وبموازاة ذلك، دخلنا في مسار لمهوج لإرساء دعائم شراكة متقدمة بين المغرب والفضاء الخليجي، تعميقا للصلات الوثيقة والمصالح الاستراتيجية مع دول الخليج العربي، ولثقتين أن هذه المبادرة الحميدة والواعدة تنصوي على دلالات بارزة في تدعيم التضامن الراسخ والدائم مع أشقائنا الخليجيين وتندرج في سياق مناصرة قضايانا العربية وخدمة أهدافها السامية.

فالعالم العربي، بجناحيه الغربي والشرقي، يوجد اليوم عند منعطف تاريخي حاسم لا يستعمل منقوش التنكارية والجمود المنافي لروح العصر والانساق الواهم لشعارات عقيمة وبالية عفا عنها الزمن، ومن هنا نعتبر أنه لا مناصر من تجاوزن هذا الوضع الماضوي المعاكس لاتجاه التاريخ، سبيلنا إلى ذلك، انتهاج بديل مستقبلي ناجع، قولمه تحرك جماعي جاد وعماده التعويل على أنفسنا ومؤهلنا لتحقيق إقلاع اندماجي عربي شامل ومتناسق يرتكز على التراكم الاقتصادي والتضامن والتكامل والتنمية البشرية للحد من الفقر والمشاشة والبطالة والامية والقضاء على كل أشكال التهميش الاجتماعي والقضاء والتمييز.

واستنادا على هذه الأرضية الصلبة، نتطلع لانبثاق منظومة عربية متجددة تنصت، عن قرب، لانشغالات المواهينات والمواهين وتعتمد الحكامة الجيدة، وتقوم على تكريم الإنسان وتؤسس لعمل عربي مشترك فعال واستباقي في احتواء الخلافات ومنع نشوب الأزمات، منظومة حديثة وفعالة نتوخى أن تكون دعامة أساسية لإنجاح حواراتنا المتعددة عبر العالم مع دول فاعلة ومجموعات إقليمية مماثلة، وفق رؤية أكثر وضوحا وواقعية وتنكيما وتماسكا.



أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

حضرات السيدات والسادة،

من منطلق إيماننا بأن التعاون العربي التركي يشكل رافدا أساسيا في هذا التوجه التشاركي المنفتح ، فإننا لن ندخر جهدا لإعلاء شراكتنا مضمونا ملموسا وتحويل آلياتها لبلوغ مقاصدها المثلى وفق خطة عمل المتدرج.

وإذ نستحضر، بكل اعتزاز، العلاقات الدبلوماسية والحضارية الخاصة التي جمعت على الدوام بين الدولة المغربية بخصوصيتها واستمراريتها التاريخية وبين الحكم العثماني، على امتداد قرون من التاريخ المشترك، والتي ارتكزت على نصره قيمنا الروحية الأصيلة ومواجهة الأخطار الأجنبية، في تفاعل دائم واحترام متبادل، فإننا حريصون اليوم على تعميق هذه الروابط العريقة، مسجلين بكل تقدير المكاسب الهامة التي تحققت على الصعيد الثنائي، حيث تضاعفت مبادلاتنا التجارية ثلاث مرات منذ دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ في 2006. وفي هذا الصدد نود التنويه بالمساهمة النشطة للمقاولات المغربية والتركية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في البلدين.

كما أننا عازمون على تكثيف التشاور السياسي مع هذا البلد الوارث، وخاصة فيما يتعلق بمساندة القضية الفلسطينية العادلة وتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي ما زالت تعاني، مع بالغ الأسف، منذ أزيد من نصف قرن، من أشنع أشكال الاحتلال والعدوان والحصار والقهر، بل إن استمرار المأزق التفاوضي وتفاقم التوترات والتهديدات أصبح يندرج بعواقب وخيمة ومخاطر جسيمة على كافة بلدان هذه المنطقة الحساسة.

وفي هذا الصدد، نجدد، بصفتنا رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق بقيادة سلطته الوطنية، مناشدين المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية ومجلس الأمن، التحرك العاجل والجاد لحمل إسرائيل على وضع حد لممارساتها الاستيطانية الاستفزازية الأحادية الجانب، تمهيدا للعودة لصاولة المفاوضات في أفق إقامة دولة وخصية فلسطينية مستقلة تتمتع بجميع مقومات السيادة والقبالية للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

وإننا، إذ نعبر عن إشادتنا باتساع ردود الفعل والمواقف الدولية الراضية والمنعددة بالأعمال الاستيطانية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة في الضفة الغربية وخاصة في القدس المحتلة، فإننا



نؤكد باسم المجموعة الإسلامية إدانتنا القوية لهذه التصرفات الجائرة والمتعارضة مع القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

وسنواصل، بتوفيق من الله ويتعاون مع الجميع، بذل قصارى جهودنا ومساعدتنا لمؤازرة إخواننا المقدسين والعمل على تأمين الدعم الدولي للمحافظة على الوضع القانوني الخاص للقديس وصيانة حرمة هذه المدينة السليبية والحفاظ على هويتها الروحية والحضارية كأرض للتسامح ونبذ الأحقاد والتصرف وملتقى ورمز تاريخيا لتعايش الأديان السماوية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

معالي الأمين العام،

حضرات السيدات والسادة،

إن انعقاد هذه الدورة في نصل الظروف الاستثنائية والانتقالية والتحديات التي يشهدها أكثر من بلد عربي، لهو في حد ذاته مكسب إقليمي ثمين وفرصة تاريخية جماعية لرص صفوفنا، ولرفع تحدياتنا الملحة، وذلك من خلال التعامل بجرأة ومسؤولية مع قضايانا الاستراتيجية والأمنية والتنمية والفكرية، والأخذ برؤية جديدة وحديثة وحديثة من أجل امتشرف جوار متضامن ومستقر ومن دهر وآمن، لصالح جميع شعوب المنطقة.

ومن شأن اعتماد +مبادرة الرباط من أجل شراكة عربية تركية شاملة ومستدامة + كآلية تنفيذية استراتيجية وخطة تحرك المنتدى على المدى المتوسط (2012-2015)، وضع خارطة طريق تضيي مزيدا من الحيوية على هذا الإطار الواعد سواء على مستوى الحوار السياسي أو على صعيد التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بما يمكننا سويلا من تفعيل هذه المبادرة العملية، وإبراز فعاليتها في مد جسور الحوار بين الحضارات وإنجاز أهداف الألفية للتنمية.

ولذ نجدد الترحيب بكم ببلدكم الثاني، المغرب، داعين الله تعالى أن تتكفل أعمال دورة الرباط بالنجاح، بفضل استحضاركم لما يجمعنا من أوامر تاريخية عريقة، واستشعاركم لضرورة الارتقاء لمستوى ما تمليه التحولات الإقليمية والعالمية من جعل هذا المنتدى الرفيع خصوة لإرساء شراكة استراتيجية، من أجل التقدم، وفاء لإرثنا الحضاري المشترك وفي احترام للخصوصيات، وتحاولا مع التطلعات المشروعة لشعوبنا الشقيقة، ومتطلبات محيطننا الإقليمي،



وعالمنا المعاصر، فإننا نسأل العلي القدير أن يوفقكم ويسد أعمالكم ويهكم سبيل الحكمة
والرشاد، إنه نعم المولى ونعم النصير.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.